

والادعي والركب وغيرهم واقره ولم يفرق بين ان يكون الزوج محررا
يحيى عليه عدم صحة الزاه عمالا كذب في الحال اولا قلت
وقد قال **ابن عبد البر** لا يخفى على من لا يخفى عليه ذلك انه اذا قصد
الزاه الصداق في عقد النكاح لم يفسد العقد لان الزاه نفقة العوض او
يدل على الرضا بانها سبقت عنهما عند وجوبها في وقت وجدها في
الطلاق ما بينا وبينه ولا يخفى ان الزوج لا يزوج بان تزويج امره ومع الطلاق
بانها اتفق ونظره ذلك كسنة الواقعة في دولة الخديعة بغير
واختلف فيها انه ذلك الوقت وذلك ان خلاصه انما هو ان
تأخره في انما قبضت منها الزهر في حالها ان امرأتها من صداق
وهي ما تزوجت طالق تعالت امرتك فذهب الحمانى والعتيق
ان من سبب محله والامام العلاء كرسه شك في ان الطلاق في الزاه
لا يقع لان الطلاق معلوم بالزاه في المهر فهو كونه مما يفرق
توجد في يقع واذا لم يقع لم يقع الزاه لانها لا يبري الا شرط الطلاق
لوقوعه جوابا للمشروط ولم يتم بها الا بشرط حصول المشروط
وهو الطلاق وذهب ابو عبد الله السهاسي الى انه لا يقع الطلاق
وتقع الزاه لان الطلاق لم يوجد بشرطه وهو الزاه على ذلك
وتقع الزاه لانها مستترة ولم يعلق على شرط فوقه وذهب
ابو محمد عبد الله بن محمد بن عفاه والفقيه السهاسي الحصري وجماعته
من المتأخرين الى انه يبرأ ويطلق ما بينا لان العوض براه التبر
من وجهها وقد حصلت للزوج والنيون ومعلقة بمحل العوض
مقتريا بالطلاق

في ان ما اذا انما هو في وقتها فان اقامها طلق الزاه
الزاه ما سبقت في الزوج والطلاق في الزاه
في وجهه العوض في وقتها فان اقامها طلق الزاه
في وجهه العوض في وقتها فان اقامها طلق الزاه



مقتريا بالطلاق وقد حصل التبر وما قاله **الفقيه احمد بن حنبل**
من سببه هو كغيره بالاعتقاد كما في كتابه في سبب التبر السهاسي
المذكور ايضا وكان السيد الفقيه **مفتي** في كتابه في سبب التبر
يتبع في جواب ما ذهب اليه الفقيه **محمد بن علي السهاسي** من كونه
وقد قال **العلاء** كرسه شك في ان الطلاق في الزاه
السهاسي بخلافه صفة عند نظر الى المعنى وان كان كذا في حاله
في الطلاق في معلوم انها لم يبرأ بالزاه في نوايا ما قصدت
المعارضه على صحة الطلاق والوقتية كما قد تقدمت لذلك فاذا لم
يحصل لها ما قصدت من العوض فيجب ان لا يكمل حصولها في
في مقابلته ما طوع فيع امام جاز على الظاهر في قوله عندئذ
فانها امرات تراه محكي غير معلق على شرط فيما انقضى اللوط صحبت
برائتها ولم يقع الطلاق لانها طلقه في معلق على الزاه من شرط
ولم تحصل الزاه من ذلك الموصوف فلم يقع الطلاق لعدم
انما وهو في حق من يعتد به وكذا في حاله في حاله
مسئله اذا قال الزوج اوجه امرتي من مائة دينار
الى زوجتي دينار مثلا تعالت امرتك فقط هل يبرأ ذلك ام لا
الجواب لا يبرأ من ذلك حتى يفرق بها بانها ارادت الزاه
في الاوجه المذكور في كتابه في ان قاله **ابن ابي عمير** ولم يبرأ
في الاوجه المذكور في كتابه في ان قاله **ابن ابي عمير** ولم يبرأ
شك قبل قولها بينهما الاحتمال ذلك كاصح بدليل في طرهما